مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ١ يوليو ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

اتجاهات الانفاق العام والنمو الاقتصادى فى جنوب افريقيا

Trends in Public Spending and Economic Growth in South Africa

ايمان زكريا ركابى سيد * (١)، محمد عبد الوهاب أبو نحول (٢)، حرب أحمد البرديسى (٣)

(١)	المؤلف المختص*: باحث، بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان
(٢)	أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط
(٣)	أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر بأسيوط

الملخص:

تناول البحث موضوع اتجاهات الانفاق العام والنمو الاقتصادي كأداة مالية تهتم بحدوث نمو اقتصادي ،حيث يكون اقتصاد أي دولة قائم على نفقات وايرادات ، فأن الانفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية يعد من اهم اشكال الانفاق الحكومي ويتم دراسة ذلك من خلال تحليل بيانات جمهورية جنوب افريقيا وقياس اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي فيها.

كلمات افتتاحية: الانفاق العام، النمو الاقتصادى، الانفاق الاستهلاكى، الانفاق الاستثمارى، الناتج المحلى الاجمالى.

Abstract:

The research addressed the issue of trends in Public Spending and Economic Growth as afinancial tool concerned of economic growth since the economy of any country is based on expenditures and revenues, and infrastructure is one of the most important forms of government spending, and this is studied by analyzaing data from the republic of south africa and measuring the impact of government spending on economy growth there.

Key words: Public Spending, economy growth, consumer Spending, investment Spending, gross domestic product

مقدمة

جنوب إفريقيا هي دولة تقع في الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية تتمتع البلاد بالعديد من الموارد الطبيعية ، مثل الذهب والماس والألمنيوم والفحم والمنغنيز والبلاتين ، من بين الموارد المعدنية الأخرى ، والتي جذبت مستوطنين ومستثمرين مختلفين للاقتصاد على مر السنين. لقد تحول الاقتصاد من اقتصاد أولي إلى ثانوي ، وحالياً اقتصاد ثالث ، بسبب تقدمه من حيث الخدمات، وبعد تاريخ طويل من الفصل العنصري ، نجحت الدولة في إنعاش اقتصادها. ومع ذلك ، فقد شهدت سلسلة من التغييرات في عملية نموها من حقبة الفصل العنصري ، عندما فرض بقية العالم عزلة اقتصادية وعقوبات مالية على البلاد، وقد ساهم هذا في سنوات من أداء النمو الضعيف حتى حقبة ما بعد الفصل العنصري ، عندما بدأت ظروفها الاقتصادية في التحسن ، كما استهدفت الدولة اقتصادًا شاملاً من خلال الاعتماد على طاقات شعبها ومنحها صوتًا من خلال إنشاء سياسات الاقتصاد الكلي المختلفة للمساعدة في عملية النمو. تتم مناقشة البرامج لإظهار كيف ساهم الإنفاق الحكومي عليها في النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، وذلك وفقًا للباحثين الذين درسوا كل منها ، بعد التشاور والتخطيط حول طرق جعل الاقتصاد شاملاً للجميع.

مشكلة الدراسة :

تتمثل الاشكالية بثلاثة تحديات رئيسية وهي البطالة والفقر وعدم المساواة القائمة على العرق تستمر في الاتساع،. لذلك فإن النظرة على كيفية تخصيص الحكومة لتكاليفها ، وكذلك قياس آثارها على مختلف مكونات النمو الاقتصادي ، ستساعد على تعزيز إطار السياسات في الاقتصاد.

فرضية البحث

تفترض هذه الدراسة ان زيادة الانفاق الحكومى يؤدى الى رفع معدل النو الاقتصادى ، وتنسم هذة الفرضية الى عدد من الفروض الفرعية وهى :

١. الانفاق الحكومى ضرورة اساسية فى نمو اى اقتصاد.
٢. توجية الانفاق الحكومى الى الصحة والتعليم .
٣. ان من اهم اشكال الانفاق العام التي تساهم في النمو الاقتصادي هو الإنفاق الرأسمالي.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة بشكل عام الى اختبار صحة الفرضية السابقة وذلك من خلال قياس اثر الانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى .

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام منهجين :

الاول المنهج الاستقرائى : وهو تحليل وقياس الانحدار الذاتي المحدود للمتجه (Restricted–VAR) وهو آلية تصحيح الخطأ المتجه (VECM) التي قدمها يوهانسن (١٩٩٥). من أجل التمييز بين تحليل هذه التأثيرات على المدى القصير والطويل، تم استخدام VECM علاوة على ذلك، فإن الطريقة مناسبة بكفاءة للعينات الكبيرة وتسمح بإمكانية تقدير العلاقة طويلة المدى وقصيرة المدى في وقت واحد.

نتائج البحث

اولاً: اتجاهات الانفاق العام في جنوب افريقيا

يمكن قياس اتجاهات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي باستخدام إنفاق الاستهلاك النهائي الحكومي العام (النسبة المئوية للنمو السنوي) وإنفاق الاستهلاك النهائي الحكومي العام (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، ايضا يمكن قياس الأنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (نمو النسبة المئوية السنوية) الزيادات المئوية السنوية في الإنفاق الحكومي ، ويقيس إنفاق الاستهلاك النهائي الحكومي العام (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) النسبة المئوية لتأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي.

يقيس هذا الجزء الاتجاهات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩ ، وهي الفترة التي يتم النظر فيها في هذه الدراسة.

يوضح الشكل رقم (٤) أدناه اتجاهات معدل النمو السنوي للانفاق العام من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٩.

الشكل رقم (٤) الانفاق العام كنسبة مئوية سنوية معدل النمو :٢٠٠٠–٢٠١٩.

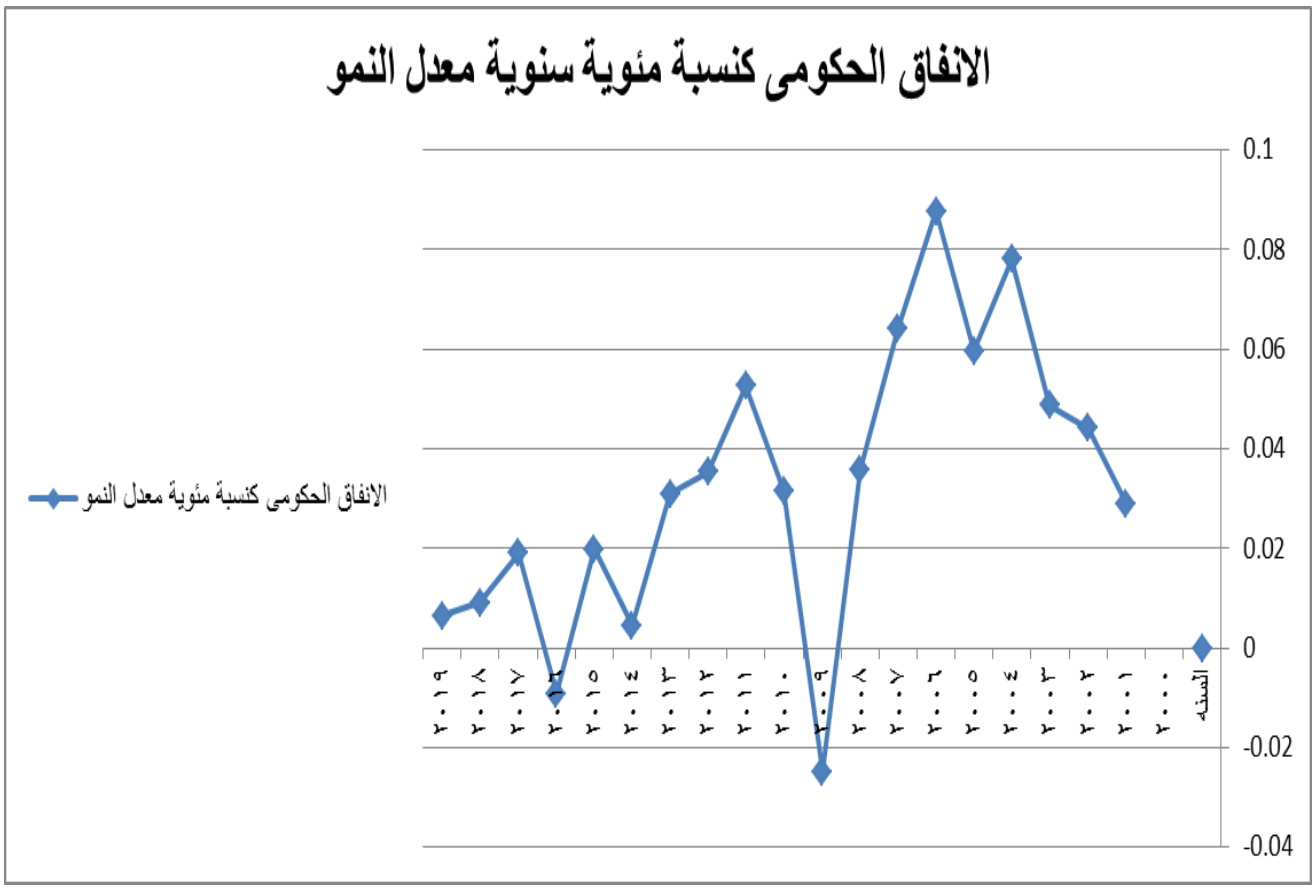

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولى .

كما يتضح من الشكل أعلاه ، على الرغم من أن معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي لتعزيز الأنشطة الاقتصادية قد زاد بشكل حاد إلى حوالي ٨,٨٠% فى عام ٢٠٠٦، فقد انخفض إلى حوالي –٢,٤٨% فى عام ٢٠٠٩، وانتعش معدل النمو السنوي مرة أخرى في ٢٠١١ ليصل الى ٥,٢٧% ، بينما ينخفض تدريجيا حتى عام ٢٠١٤ بمعدل ٠,٤٥% ، ويرتفع الى ١,٩٩% لعام ٢٠١٥، ثم ينخفض فى عام ٢٠١٦ بمعدل –٠,٩٢% .

ارتفع الإنفاق الحكومي إلى اعلى مستوى وهو٣٢٠٤ مليار راند في عام ٢٠١٩ من ٣١٨٣ ملياررراند في الربع الرابع من عام ٢٠١٨، وان متوسط الإنفاق الحكومي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩ هو ٢٦٢٦,٧٥ مليار راند ، بينما كان أدنى مستوى للانفاق هو ١٧٤٧مليار راند في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ .

يوضح الشكل رقم (٥) أدناه اتجاهات الانفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى

من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٩.

شكل رقم (٥) الانفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى

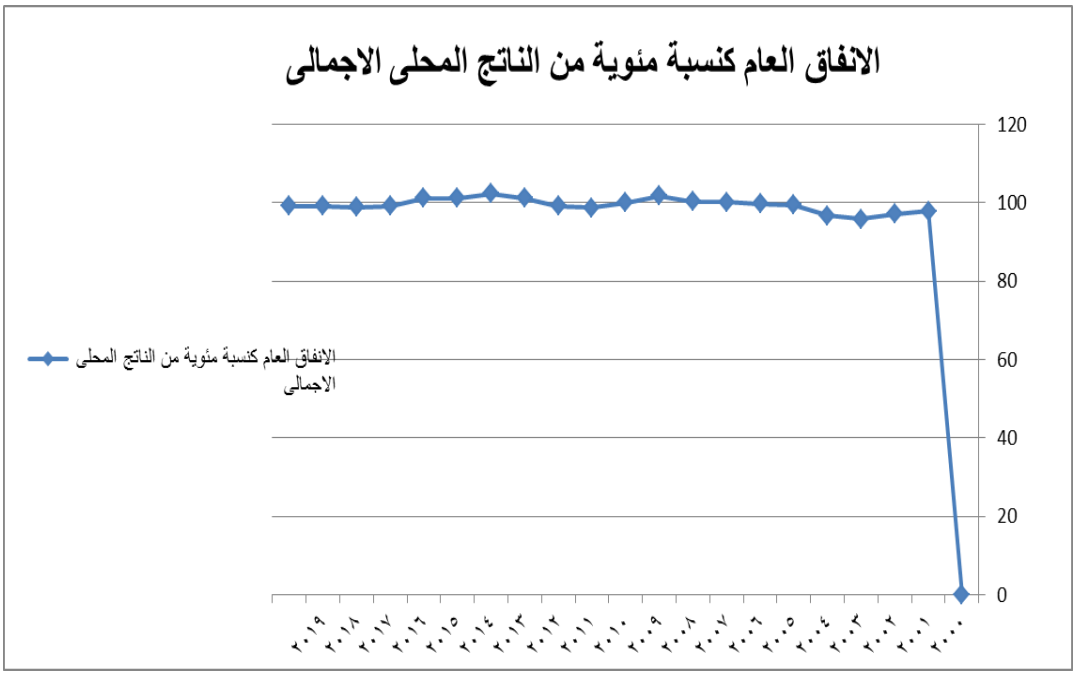

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولى .

من حيث إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، يوضح الشكل ٢ أنه في عام ٢٠٠٢ ، كان الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٩٥,٨ % ، وهو أدنى مستوى للفترة ٢٠٠٠– ٢٠١٩.

من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥ ، كان الإنفاق الحكومي ٩٩% ، والذي تغير إلى ١٠٠% في ٢٠٠٦. خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ ، انخفض نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٩ %.

بلغ الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي ١٠٢% في عام ٢٠١٣ وهو أعلى معدل مسجل في اقتصاد جنوب أفريقيا منذ عام ٢٠٠٠. بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ، بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ١٠١% ، لكنه انخفض إلى حوالي ٩٩% في عام ٢٠١٩ .

يمكن ربط التقلبات بين أواخر السبعينيات والثمانينيات بالعقوبات المالية والعزلة من قبل الاقتصاد العالمي خلال حقبة الفصل العنصري. يمكن أن تُعزى الزيادات في الإنفاق الحكومي من عام ١٩٩٤

والتغيرات في مخصصات الميزانية إلى إطار الاقتصاد الكلي المتنوع ، والذي صممته الحكومة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي خلقتها حقبة الفصل العنصري. على سبيل المثال ، تم تخصيص الإنفاق العام في عام ٢٠١٣ لاستعادة الانضباط المالي ، مع تحويل نسبة أكبر من الميزانية إلى تطوير البنية التحتية (الميزانية الوطنية ، ٢٠١٣). خلال السنتين الماليتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ، ارتفعت الميزانية الإجمالية إلى ١,١٥ تريليون راند ، مع تخصيص ٦٨٢ مليار راند للإنفاق الاجتماعي ، وهويشمل : التعليم والصحة والإسكان والمنح الاجتماعية ، من بين أمور أخرى. لذلك ، مع زيادة عدد متلقي المنح الاجتماعية ، نجح الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة في توفير منح اجتماعية لأعداد متزايدة من الناس ، وكذلك زيادة الإنفاق الصحي للفرد. بالإضافة إلى ذلك ، شيدت حوالي ١,٥ مليون منزل مجاني في المجتمعات الريفية وقدمت التعليم الأساسي المجاني لحوالي ٦٠ في المائة من المتعلمين في جميع أنحاء البلاد (Budget Speech، 2013 ؛ Odhiambo، 2015). إجمالي الإنفاق الحكومي الموحد خلال فترة إطار الإنفاق متوسط الأجل لعام ٢٠١٩ هو٥,٨٧ تريليون راند ، بميزانيات تصل إلى ١,٨٣ تريليون راند في ٢٠/٢٠١٩ ، و ١,٩٥ تريليون راند في ٢١/٢٠٢٠ و٢,٠٩ تريليون راند في ٢٢/٢٠٢١. يتم تخصيص الجزء الأكبر من الإنفاق للتعلم والثقافة والتنمية الاجتماعية والصحة وتطوير المجتمع.

الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا

عانى اقتصاد جنوب إفريقيا من مستويات عالية من البطالة وعدم المساواة في الدخل ، والتي أثرت بشكل غير متناسب على السود في جنوب إفريقيا. وبالتالي، تم تحديد النمو الاقتصادي كشرط أساسي لخفض مستوى البطالة بشكل مستدام وزيادة المشاركة الاقتصادية للمواطنين المحرومين سابقًا ، فضلاً عن الحد من عدم المساواة في الدخل (باتيل ، ٢٠١٠ ؛ جونز ، ٢٠١٢).

على مدى عشرون عامًا قيد الدراسة ، شهد الاقتصاد تغيرات كبيرة من حيث معدل نموه. ومن أبرز هذه التغييرات الانتخابات الديمقراطية ، التي وفرت حقوق الإنسان لسكان السود ، وعودة البلاد إلى الاقتصاد العالمي ، وتأثير سياسات التنمية المختلفة ، كما شهد الاقتصاد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، واستضافت كأس العالم لكرة القدم ٢٠١٠ ، مما عزز النمو الاقتصادي في ذلك الوقت. في غضون عشر سنوات بعد الديمقراطية (١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤) ، زاد دخل الفرد في البلاد بنسبة ١,٠ في

المائة ، وبلغ الإنفاق المحلي الإجمالي ٣,٢ في المائة ، وزاد الإنفاق الاستهلاكي للأسر إلى ٣,٧ في المائة.

من حيث المساهمات القطاعية ، أظهر تقرير البنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا (٢٠١٦) أن أكبر قطاع في الاقتصاد هو قطاع الخدمات ، والذي يمثل حوالي ٧٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. ضمن قطاع الخدمات ، أهمها التمويل والعقارات وخدمات الأعمال: ٢١,٦ بالمائة ، الخدمات الحكومية: ١٧ بالمائة ، تجارة الجملة والتجزئة والسيارات ، التموين والإقامة: ١٥ بالمائة. يلي ذلك النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٩,٣ في المائة. الصناعات التحويلية: ١٣,٩ في المائة ؛ التعدين واستغلال المحاجر بحوالي: ٨,٣ في المائة ، والزراعة مقابل: ٢,٦ في المائة فقط. أكد نفس التقرير أن السياسات الاقتصادية مثل تحديد أهداف الميزانية ، وتعديل الضرائب ، وزيادة الإنفاق العام والأشغال العامة هي أدوات فعالة تستخدمها حكومة الدولة لضبط التقلبات وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد ، مع العمل على تحقيق الأهداف في كل قطاع.

ثانيا : اتجاهات النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا

يقدم هذا القسم تمثيلًا بيانياً للنسبة المئوية السنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩ ، والذي يتم قياسه على أنه معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي استنادًا إلى العملة المحلية الثابتة (الاقتصاد العالمي المؤشرات ، ٢٠١٧).

يوضح الشكل رقم (٦) أدناه الاتجاه في النسبة المئوية السنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩ .

الشكل رقم (٦): النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي: ٢٠٠٠-٢٠١٩

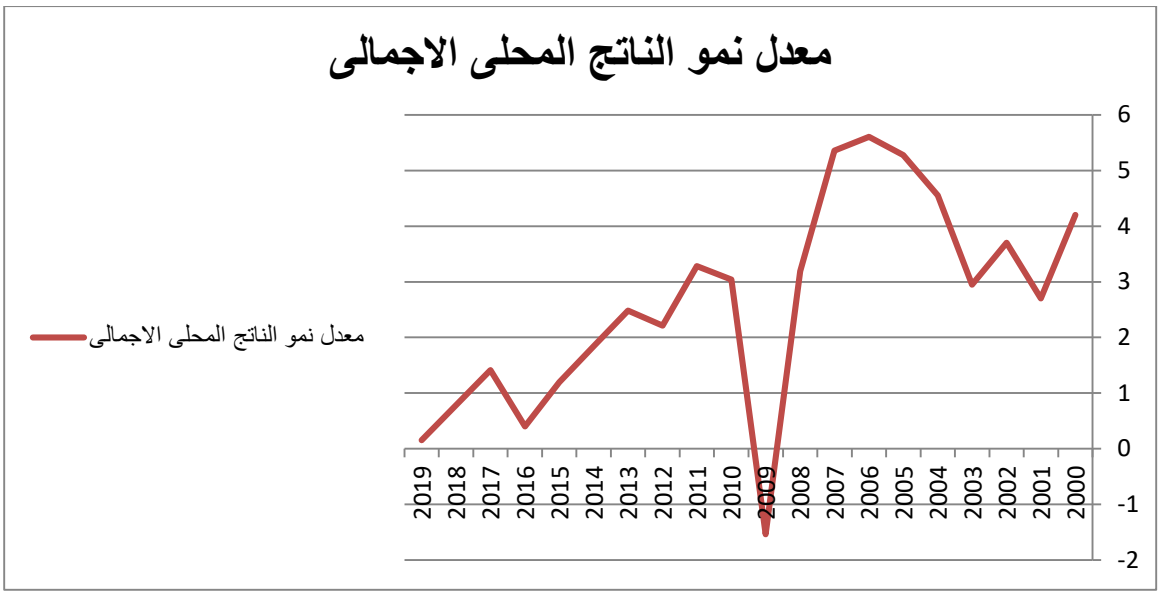

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولى .

يوضح الشكل أعلاه الأداء المختلط للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جنوب أفريقيا ، والذي كان حوالي ٤,١ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. ومع ذلك ، انخفض مرة أخرى إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٣ وارتفع إلى ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦. في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان ٥,٥ في المائة و –١,٥ في المائة على التوالي ، وارتفع إلى ٣,٦ في المائة في ٢٠١١ وانخفض مرة أخرى إلى ٢,٤ في المائة في ٢٠١٢ ، وإلى ١,٨ في المائة في ٢٠١٣. في ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢١٠٧ ، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٧ في المائة و ١,٣ في المائة و ٠,٣ في المائة على التوالي. يبلغ حوالي ١,٧ بالمائة للربع الثاني من عام ٢٠١٧ ثم ينخفض معدل نمو الناتج المحلى فى عامى ٢٠١٨و٢٠١٩ ليصل الى ٠,١٥ بالمائة.

يمكن أن يعزى توسع وانكماش اقتصاد جنوب أفريقيا خلال الفترة قيد الدراسة إلى عوامل داخلية وخارجية. خلال التسعينات ، ساهمت العقوبات المالية وعزلة البلاد من قبل الاقتصاد العالمي في ضعف معدل النمو في ذلك الوقت. ومع ذلك ، عندما أصبحت الدولة مستقلة في عام ١٩٩٤ ، كان هناك عدم يقين يحيط باقتصادها ، مما تسبب في أن يكون الناتج الفعلي في اقتصاد أقل من الناتج المحتمل ، مما يؤدي إلى فجوة الإنتاج التي تكون سالبة. وهكذا كان الاقتصاد يعمل دون المستوى العادي من استخدام القدرة. التقطت لاحقًا نتيجة للتفاؤل المحيط بالتحول الديمقراطي للبلاد ،الأمر الذي

أدى إلى رفع العقوبات المالية المفروضة على الاقتصاد وإعادة دمجه في الاقتصاد العالمي. كما توصلت الحكومة إلى سياسات مختلفة للاقتصاد الكلي ، والتي سمحت لكل فرد بالمشاركة في الاقتصاد ، وبالتالي زيادة الإنتاجية.

كان هناك اقتراح بأن الاقتصاد أصبح يعتمد بشكل متزايد على إجمالي الطلب الأجنبي ، والذي ينبع من الأهمية المتزايدة للتنمية الدولية ، حيث أصبحت جنوب إفريقيا أكثرالاندماج في الاقتصاد العالمي بعد نهاية الفصل العنصري. ويتضح هذا من عضوية البلاد في مجموعة بريكس والتخفيف من ضوابط الصرف الأجنبي (جونز ، ٢٠١٢: ٤٨).

على الرغم من حدوث تقلصات في النمو في التسعينيات ، إلا أن السياسات التنموية التي صممتها الحكومة للحد من آثار الفصل العنصري على الاقتصاد ساعدت على تعزيز النمو الاقتصادي ، ولكنها تأثرت أيضًا بانكماش الاقتصاد العالمي المرتبط بأزمة الإنترنت. كما شعرت جنوب إفريقيا بآثار مأساة ١١ سبتمبر / أيلول في الولايات المتحدة ، والتي أثرت على الاقتصادات النامية الأخرى، تمامًا مثل حرب العراق التي تلت ذلك وارتفاع أسعار النفط. على الرغم من حقيقة أن الاقتصاد قد انتعش لاحقًا ، إلا أن هناك عوامل مثل زيادة عدم الاستقرار السياسي ، والشكوك المحيطة بسياسات الدولة ، وضعف طلب المستهلكين ، وتسارع تضخم أسعار المستهلكين ، واستمرار ضعف الأعمال التجارية ومستويات ثقة المستهلك ، والنمو المنخفض باستمرار ، وركود التوظيف في القطاع الرسمي ، والإفراط في الاقتراض الحكومي لتمويل نفقاتها ، كما أن الاعتماد المفرط على الإيرادات العامة بسبب ارتفاع معدلات البطالة والفقر لم يفيد الاقتصاد بأي فائدة (نشرة SARB الربعية ، ٢٠١٧). وقد أدت هذه المشكلات المرتبطة بالاقتصاد إلى خفض معدل الاستثمار ، تمامًا مثل آثار الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ساهم في سنوات من النمو الضعيف للاقتصاد ، فضلا عن الجفاف ، مما أثر سلبا على القطاع الزراعي المتدهور بالفعل.

النتائج

من المناقشات في هذا البحث ، من الواضح أن الإنفاق الحكومي أمر لا مفر منه في عملية النمو ، بالنظر إلى دوره في تعزيز النمو الاقتصادي.

ومع ذلك ، يجب أن يتماشى هيكل الإنفاق مع تلك العوامل التي يمكن أن تزيد الإنتاجية ، لأنه ليس كل أشكال الإنفاق الحكومي هي التي تنتج النمو الاقتصادي. ويتجلى ذلك في نجاح وإخفاق أطر الاقتصاد الكلي المصممة في جنوب إفريقيا منذ نهاية الفصل العنصري.

إن سلسلة التقلصات والتوسعات التي شهدها الاقتصاد ، كما هو موضح في الرسوم البيانية للاتجاه ، ترجع إلى عوامل داخلية وخارجية. ومع ذلك ، فإن عدم الاستقرار السياسي هو السبب الرئيسي ، بسبب تاريخ البلاد قبل الاستقلال ، كما هو الحال مع الحقبة الديمقراطية الحالية بشكل عام ، كشفت النتائج الواردة في الفصل أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتسخير الإمكانات الاقتصادية للبلاد ، وهذا يجب أن يأتي من القاعدة الشعبية ، حيث يسكن الكثير من العاطلين والفقراء والمهمشين اقتصاديًا في جنوب إفريقيا. هذا النهج ، إذا تم تطبيقه بشكل جيد ، قد يضع الاقتصاد ينمو ويصل الى الوضع المطلوب.

التوصيات

- ويخلص إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي في القطاعات التي لا يمكن تحقيق زيادة الإنتاج فيها لا يؤدي إلى النمو الاقتصادي. وفقا لنماذج النمو الاقتصادي التي تمت مناقشتها في هذه الدراسة، فإن أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي هو رأس المال، والذي يمكن تقسيمه إلى رأس المال المادي والبشري والطبيعي. إن جنوب أفريقيا غنية بالموارد الطبيعية، كما أن تطور بنيتها التحتية يعد من بين أعلى المعدلات في العالم. كما سبقت الإشارة في هذه الدراسة، فإن السبب الرئيسي للبطالة في جنوب أفريقيا هو النقص الكبير في رأس المال البشري أو المهارات، وذلك بسبب الافتقار إلى التعليم المناسب نتيجة لجودة التعليم الموجود خلال نظام الفصل العنصري وخاصة بالنسبة للأغلبية السوداء – نظام البانتو. وتستمر التأثيرات المتتابعة لهذا النظام في التأثير على النظام التعليمي الحالي في البلاد، لأن غالبية المعلمين في المناطق الريفية والبلدات، التي لديها أكبر معدلات البطالة والفقر، تلقوا تعليمهم من خلال هذا النظام دون المستوى. ونتيجة لذلك، أصبح هذا تم نقله إلى عدم كفاية المتعلمين، الذين لم يتمكنوا من مواكبة المستويات المتقدمة مما أدى إلى نقص المهارات الكافية وزيادة عدد المتسربين

من المدارس في البلاد. وبالنظر إلى ما ورد أعلاه، تحتاج الحكومة إلى تخصيص معظم مواردها للنظام التعليمي في المناطق الريفية، من أجل إعادة تدريب المعلمين في المدارس.

هذه المجالات وتقديم الحوافز التي من شأنها تشجيع المتعلمين على الالتحاق بالمدارس.

هناك أيضًا حاجة إلى إعطاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي كجزء من إجمالي تكوين رأس المال الثابت مثل البنية التحتية في المنطقة.

المراجع:

- African's Pulse. 2013. "An analysis of issues shaping Africa's economic future." The World Bank, 7: 1-26. [Online]. Available at: http://www.worldbank.org/africaspulse. (Accessed on 3 January, 2017).
- World Bank Data by https://www.albankaldawli.org.
- Adil, M., Ganaie, A. & Kamaiah B. 2017. "Wagner's hypothesis: an empirical verification." IIM Kozhikode Society and Management Review, 6(1): 1-12.
- Industrial Development Corporation. 2016. "Economic trends: Key trends in the South African Economy." Department of Research and Information, 1-28. [Online] available at http://www.idc.co.za./economic review publications (Accessed 23 September, 2017).
- Industrial Development Corporation. 2017. "Economic trends: Key trends in the South African Economy." Department of Research and Information, 1-28. [Online] available at http://www.idc.co.za./economic review publications (Accessed 23 September, 2017)
- Ketema, T. 2006. "The impact of government spending on economic growth: the case of Ethiopia." PhD (Economics) [online]: Addis Ababa University. Available at: http://www.aau.et (Accessed 08 June, 2016).